عدن تستقطب ٦٠٪ من حجم استثمارات المغتربين اليمنيين

أوضح الأخ نجيب عبدالحق الصلوي مدير عام مكتب وزارة شؤون المغتربين بمحافظة عدن أن النشاط الاستثماري للمغتربين اليمنيين في عدن من أفضل الاستثمارات مقارنة ببقية المحافظات.

وقال الصلوي في تصريح صحفي لموقع «سبتمبر نت» : إن حجم الاستثمارات للمغتربين بعدن يمثل ٦٠٪ من حجم استثمارات المغتربين داخل اليمن منذ العام ١٩٩٠م .. في حين تأتي حضرموت بالمرتبة الثانية .. مشيراً إلى أن تكلفة تلك المشاريع تتجاوز عشرات المليارات ، ودعا الصلوي الإخوة المغتربين إلى الاستفادة من المناخ المشجع للاستثمار.

مؤكداً أن المكتب يقوم بمساعدة المغتربين في التغلب على كافة العراقيل والصعوبات التي تعترضهم ، وكذا متابعة عدد من قضايا المغتربين مع الجهات ذات العلاقة.. منوهاً بأن المكتب استطاع إنجاز وحل معظم قضايا المغتربين.

العولمة ومعارضوها

تذبذب العالم الثالث وتأزم الغرب أطلق مارد‌ها

البدوي: العولمة ليست قدرا لا مفر منه.. والصراع معها معقد وطويل ومتلون

■ ،، رفض باحث تونسي اعتبار العولمة قدرا لا مفر منه، أو وصفة تقنية ثابتة الصلاحية، مشددا على أن الصراع بين دعاتها ومعارضيها، يمثل مسارا مفتوحا، قابلا للسير في اتجاهات مختلفة، بحسب ظروف هذا الصراع، وبالأطراف الداخلة فيه، وموازين القوى بينها، معتبرا الحديث عن عولمة بديلة، بمثابة تحد هائل يتجاوز قدرة أفراد أو دولة أو حتى مجموعة من الدول.

(محمد الحمروني)

وقال الباحث التونسي الدكتور عبد الجليل البدوي، وهو أحد الدارسين لقضايا العولمة، والناشط في مجال تعميق مفاهيم المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان، في ندوة أقامها "منتدى الجاحظ"، الذي يديره الصحفي التونسي صلاح الدين الجورشي: إن الإجابة عن سؤال هل من عولمة بديلة؟ هي من الصعوبة بمكان، وهي أكبر من مجهود يقوم به شخص، أو جمعية، أو حتى دولة من الدول، فهذا التساؤل وما تعلق به من إشكاليات، مطروح الآن على الجميع، سواء كانوا من المعارضين للعولمة أو الداعين لها.

وشدد البدوي على أن الأسئلة الخاصة بنوعية العلاقات الاقتصادية، وأنماط الإنتاج الممكنة، التي يجب أن تحدد طبيعة العلاقات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، ودور الدولة القطرية، والأحزاب، والنقابات، في هذا الصراع، من أجل بناء علاقات اقتصادية أكثر عدلا، وعلاقة التنمية بالحقوق الاجتماعية والسياسية، وعلاقة التنمية بقضايا البيئة، كلها أسئلة لازالت معلقة.

وقبل الدخول في مجمل هذه القضايا، ومحاولة الإجابة عن هذه الأسئلة، أشار الدكتور البدوي إلى ضرورة الانتباه إلى أن العولمة ليست قدرا لا مفر منه، كما أنها ليست وصفة تقنية ثابتة الصلاحية، فالصراع مفتوح، كما قال، والآفاق أيضا مفتوحة، والمسار الذي ستتخذه الأحداث مرتبط بهذا الصراع، وبالأطراف الداخلة فيه، وموازين القوى فيما بينها.

وفي محاولة لمقاربة مجمل هذه الأطروحات، قسم الدكتور البدوي مداخلته إلى ثلاثة أقسام، بحث في جزئها الأول تاريخ الصراع بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وطرح في القسم الثاني الظروف، التي تراجعت فيها بلدان الجنوب، وبروز ظاهرة العولمة، وطرح في القسم الثالث البدائل الممكنة للعولمة.

تاريخ الصراع بين الشمال والجنوب

في هذا الإطار اعتبر الدكتور البدوي أن بحث قضايا العلاقات الاقتصادية العالمية، وحركة الإنتاج والتوزيع، وما يرتبط منها بالمبادلات التجارية، في الفضاء التجاري العالمي، ليست جديدة، فالبحث عن بديل في ظل النظام الاقتصادي العالمي القديم، القائم على ثنائية البلدان النامية والبلدان المتقدمة، بدا منذ الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وكانت هذه الحركة تتزعمها دول، وتنخرط فيها النقابات والأحزاب السياسية، التي كانت تدرج ضمن برامجها رؤيتها للعلاقات الاقتصادية القائمة.

وبحسب البدوي فقد أدت هذه الحركة إلى تكوين مجموعة سميت بمجموعة (الـ٧٧) في صلب المنظمة الأممية للتجارة والتنمية الاقتصادية (منظمة التجارة العالمية الآن)، وتكونت هذه المجموعة من بلدان في طريق النمو من المعسكرين آنذاك الشرقي والغربي. وقد طالبت هذه المجموعة بإعادة النظر في العلاقات الاقتصادية العالمية، التي لم تكن متوازنة، وكانت تعوق الدول النامية عن الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، كما طالبت بإعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية، من أجل تركيز نظام عالمي جديد، ولتحقيق هذه الأهداف طالبت المجموعة بـ:

- استقرار أسعار المواد الخام بالسوق العالمي، لأنها مصدر التموين الرئيسي للبلدان المتقدمة.
- تكوين تجمعات بين البلدان المنتجة لهذه المواد للدفاع عن مصالحها.
- ضمان موارد قارة، متأتية من التصدير.
- تخفيض الدول المتقدمة من الحماية الجبائية لمنتجاتها.
- إعادة تنظيم العلاقات النقدية في اتجاه الحد من أثر الدولار.
- تسهيل انتقال التقنية.
- الرفع من المعونة للبلدان النامية.
- التخفيف من وطأة الديون الخارجية.
- التزام الشركات العالمية بميثاق شرف، يحفظ جملة من المكاسب للبلدان التي تنتصب فيها.
- ضرورة أن تعمل البلدان المتقدمة على دفع عملية التصنيع بالبلدان السائرة في طريق النمو.

وأشار الدكتور البدوي، إلى أن هذه المطالب هي نفسها أو أغلبها، على الأقل، هي مطالب المناهضين للعولمة، مع بعض الإضافات والتغييرات، فمنذ ثلاثين عاما خلت كانت هذه بلدان مجموعة الـ٧٧، واعية للعلاقات غير المتوازنة الطاغية في التركيبة الاقتصادية العالمية. لذلك فإن هذه المجموعة كانت تمثل ما يشبه السلطة المضادة لمنظمة التجارة العالمية وللبنك الدولي ولصندوق النقد الدولي، وكانت تمثل هيكلا مهما في إدارة الصراع حينها بين الشمال والجنوب.

تراجع بلدان العالم الثالث وبروز العولمة

هذه الحركية التي تحدث عنها الدكتور البدوي لبلدان العالم الثالث، عرفت أزمة أو انتكاسة، تتعلق بعض أسبابها بدول العالم الثالث، وبعضها الآخر يتعلق بالدول المتقدمة.

١- انتكاسة الدول الصناعية: التي تمثلت في ضعف معدلات النمو، والركود الاقتصادي بهذه البلدان، وهو ما نتج عنه مشكلات اجتماعية، مثل تفاقم ظاهرة البطالة، ونقص الرعاية الاجتماعية وغيرها، مما أدخل الشك في النظام الرأسمالي، باعتباره نظاما تمكن من تحقيق جملة من المكاسب، مثل تحديد ساعات العمل، والعطل، وعمل المرأة، ومنع استغلال الأطفال، والرعاية الصحية، كل تلك الرفاهية التي تمكن النظام الرأسمالي من تحقيقها أصبحت مهددة وموضع شك.

هذه الانتكاسة دفعت الأقطاب الفاعلة للنظام الرأسمالي إلى البحث عن حلول خارج فضاء هذه البلدان، قصد إيجاد آفاق جديدة لتراكم الثروة ورأس المال، وفتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول الصناعية. وأكثر من دفع في هذا الاتجاه هي قطاعات التكنولوجيا المتطورة، وتكنولوجيا الاتصالات والإعلامية.

٢- أزمة بلدان الجنوب: وأبرز علامات هذه الأزمة كما يرى الدكتور البدوي هي فشل محاولات التنمية، مما دفع بدولة مثل المكسيك إلى وقف تسديد ديونها، ثم إعلان إفلاس الأرجنتين عام ٢٠٠٠م وحتى ما سمي بالإصلاحات الجذرية التي كانت تفرضها مؤسسات مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، لم يكن همها إخراج تلك البلدان من أزماتها الاقتصادية، بقدر ما كان همها مساعدة تلك البلدان على مواصلة تسديد ديونها. ولا يخرج عن هذا الإطار ما سمي بمجموعة (وفاق واشنطن)، المتكونة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبلدان الصناعية.

وقد انجر عن هذه الأزمة في بلدان الجنوب أمران:

أ - انفراط عقد بلدان الجنوب: فالتجربة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٨٠ أفرزت فوارق هائل بين تلك الدول، فهناك بلدان وصلت إلى حد إعلان الإفلاس، في حين أن هناك بلدان أخرى قطعت أشواطا كبيرة في مسيرة التنمية، مثل كوريا وتايوان وهونغ كونغ وحتى اليونان والبرتغال.

ب - أن هذه الدول أصبح موقفها التفاوضي ضعيفا أمام الدول الصناعية، بسبب الديون المتراكمة عليها.

هذه المسائل جعلت الأطراف الاقتصادية الفاعلة في الدول المتقدمة تدفع باتجاه الخارج، أي باتجاه العولمة، وفي نفس الوقت فإن ضعف دول العالم الثالث وانتكاستها وانفراط عقدها، دفع إلى بروز ظاهرة العولمة، وفي نفس الوقت بروز الحركات المناهضة لها، فبعد انسحاب الدول والنقابات والأحزاب من هذا الصراع، برزت مجموعة من الحركات المكونة أساسا من أطراف المجتمع المدني، من جمعيات المحافظة على البيئة والجمعيات النسائية والجمعيات ذات الصبغة الاجتماعية.

وكان أول تحرك قامت به هذه المجموعات عام ١٩٨٨، عندما حاولت التصدي لمشروع الاتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار، الذي حاول فرض حقوق مشطة للمستثمرين الأجانب، ثم تحرك عام ١٩٩٩ عندما أقام المحتجون على العولمة حزاما بشريا تكون من خمسين ألف شخص حول مقر انعقاد قمة الدول السبع الأكثر تصنيعا بألمانيا، وطالبوا حينها بإلغاء ديون العالم الثالث، ثم في سياتل في أمريكا ثم إيطاليا وغيرها.

هذه كانت أهم المحطات قبل الوصول إلى عام ٢٠٠١، عندما بدأت الحركات المناهضة للعولمة تبحث عن تجميع نفسها، وهو ما حصل في بورتو-اليغرو في البرازيل، أين انعقد أول اجتماع لهذه الحركات، تحت اسم المنتدى الاجتماعي العالمي، وكان ذلك في كانون ثاني (يناير) من عام ٢٠٠١، وتواصل انعقاده سنويا منذ ذلك التاريخ إلى الآن. كما شهد المنتدى تطورات كبيرة فمن ١٥ ألف مشارك ارتفع العدد إلى ١٥٥ ألف مشارك، وارتفع عدد الدول المشاركة من ٣٣ دولة إلى ١٧٧، كما عرف المنتدى حضورا مكثفا للشباب، حوالي ١٥ ألفا، وحضورا بارزا للعنصر النسائي، الذي قدر بحوالي ١٦ ألفا، وعرف المنتدى في نسخته الأخيرة التي التأمت في شهر كانون ثاني (يناير) الفارط انعقاد حوالي ٢٤٠٠ ورشة عمل.

اقتراحات ممكنة لعولمة بديلة

أكد الدكتور البدوي في بداية حديثه في هذا الموضوع عدم وجود بدائل محددة، ولكن هناك توجهات عامة، وبعض التجارب الميدانية، التي تفتح الباب أمام مشاريع بدائل للعولمة، وهذه المشاريع هي:

١- مشروع تقدمت به مجموعة من "القوميين"، التي ترى أن البديل يجب أن يبحث في إطار الدولة القطرية، باعتبار الدولة هي الإطار الوحيد الممكن لضمان حق المواطن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والمشكل في هذا الطرح كما يرى البدوي، أنه ظل حبيس الرؤية القطرية، في الوقت الذي يجب أن تواجه فيه العولمة برؤية عالمية.

٢- مشروع فريق الإصلاحيين الجديد (New réformiste) وأكثر من عبر عن هذا التوجه، مجموعة تنتمي إلى بلدان الشمال، وأهم ما تطرحه من مطالب: الإصلاح الشامل للمؤسسات الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. وترفع هذه المجموعة شعار "حسن الإدارة"، والتي تشمل الشفافية وديمقراطية التسيير والإشراف لهذه المؤسسات بما في ذلك الأمم المتحدة.

٣- مشروع الراديكاليين، وهو ما يعرف بالعالميين، وأغلبهم من التروتسكيين الذين يعارضون رأي الفريقين السابقين، لكن مشكلتهم كما أوضح الدكتور البدوي، عدم امتلاكهم لمقترحات عملية، فهم يطالبون فقط بثورة اجتماعية ضد النمط الرأسمالي. وهذه المجموعات الثلاثة يحكمها في الواقع اتجاهان:

- اتجاه يعرف بالـ(نيو كانزية) ومقترحاته ترجع إلى كانزي، الداعي إلى تدخل الدولة لضمان حقوق المواطن الاجتماعية والاقتصادية، ومؤسسات وسياسات ديمقراطية، ولكن مع الخروج بهذه المقترحات من المستوى الوطني إلى المستوى العالمي.- اتجاه راديكالي: يطالب بتحوير جذري للنظام الرأسمالي، والهدف هو إرساء قواعد لعبة اقتصادية جديدة، تعتمد تعويض هدف الربحية، بهدف تلبية الحاجات، والأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي في كل ما يخص عملية الإنتاج، مثل أن يتوجه إنتاج التقنية إلى الحد من تلوث البيئة.

وأنهى الدكتور عبد الجليل البدوي حديثه بالتأكيد على أنه مع هذا الحراك ظهر مفهوم جديد للتنمية، بعد أن كان الحديث ينحصر فقط في النمو، إذ صار الحديث يدور الآن عن التنمية المستديمة، تلك التي تأخذ بعين الاعتبار إلى جانب الاقتصاد، حالة الاجتماع الإنساني، والبيئة التي يعيش عليها البشر.

مجور يشارك في مؤتمر وزراء الثروة السمكية العالمي بروما

■ ،، صنعاء /سبأ/..

توجه الى العاصمة الايطالية روما مساء امس الاول الدكتور علي محمد مجور وزير الثروة السمكية للمشاركة في مؤتمر وزراء الثروة السمكية العالمي٠ الذي بدأ اعماله أمس.

واوضح الدكتور مجور لوكالة الانباء اليمنية / سبأ / ان المؤتمر الذي تقيمه منظمة الاغذية والزراعة /الفاو/ سيناقش على مدى ثلاثة ايام عدداً من القضايا٠ من ابرزها الاصطياد غير الشرعي٠ حيث سيضع المؤتمر الضوابط الكفيلة لمنع هذه الظاهرة غير الشرعية.

منوها الى انه سيتم خلال المؤتمر التوقيع على اتفاقية تتضمن الحد من ظاهرة الاصطياد غير الشرعي ٠

في افتتاح ورشة تطوير اساليب التخطيط والادارة بحجه

الفياضي: صندوق الرعاية يعمل على التوسع في عملية التدريب والتأهيل لرفع مهارات المستفيدين

■ الثورة/ خاص

اكد الاخ/ منصور الفياضي/ المدير العام التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية على اهمية تغيير سياسات الصندوق السابقة نظرا لما كان يسودها من سلبيات كثيرة والعمل بحسب نظام الهيكلة الجديد للصندوق من اجل تطوير ورفع كفاءته لما من شأنه تقديم خدمة افضل للفئات المستفيدة من المساعدات التي يقدمها.. جاء ذلك في كلمته التي القاها امس في حفل افتتاح فعاليات ورشة العمل الخاصة بأساليب التخطيط والادارة الذي ينظمه الصندوق بمحافظة حجة بالتعاون مع مشروع الاتحاد الاوروبي الداعم للصندوق. مشيرا الى ان الصندوق يسعى الى التوسع في عملية التدريب والتأهيل للمستفيدين حتى يشمل معظم محافظات الجمهورية وسيتم ربط عملية منح المساعدات النقدية البسيطة الذي يقدمها الصندوق للفئات الفقيرة بالتدريب على اقامة مشروعات صغيرة مدرة للدخل حتى يستطيع المستفيد الاعتماد على نفسه في إعالة اسرته.. مشددا على ضرورة التفاعل والاستفادة من هذه الورشة والخروج برؤية واضحة امام المتدربين من قيادات الصندوق العليا التي تحضر هذه الدورة في مجال الادارة السليمة والتخطيط.

بعد ذلك القى الاخ / محمد عبدالله الحرازي/ محافظ محافظة حجة والسيد إربان استرك رئيس فريق خبراء مشروع الدعم الاوروبي للصندوق كلمتين تطرقتا الى المهام والاشواط الذي قطعها الصندوق في عملية تغطية كافة محافظات ومديريات الجمهورية والشوط الذي قطعه الصندوق في مسألة اعادة الهيكلة وأن هذه الدورة تصب في ذات الاطار من اجل الخروج من المركزية في العمل بالصندوق الى تطبيق نظام اللامركزية في جميع المحافظات والمديريات.

يذكر ان ورشة العمل الخاصة بأساليب التخطيط والادارة استهدفت القيادات العليا في جميع فروع الصندوق بالمحافظات والمركز الرئيسي بحضور اكثر من ٢٥ مشاركا وتستمر خلال الفترة من ١٢-٢٥ مارس الجاري .

توقعات بنمو الطلب على خدمات الطيران الخاص في الشرق الاوسط

ابوظبي/شينخوا/

توقع خبير في قطاع الطيران الخاص أن تشهد السنوات المقبلة وحتى العام ٢٠١٠م نمواً متواصلا بمعدل يتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪ في الطلب على امتلاك أو تأجير الطائرات الخاصة وطائرات رجال الأعمال وسيصل حجم الطلب على هذا النوع من الطائرات حتى عام ٢٠٢٠م إلى ١٣١ مليار دولار.

وقال إيلي عبده مدير تطوير الأعمال للشرق الأوسط في شركة انترناشيونال اير تشارتر العالمية البريطانية في حوار مطول مع صحيفة «الاتحاد» الاماراتية أمس أن كافة المؤشرات تشير بقوة إلى أن الامارات ستكون محور هذا القطاع واللاعب الرئيسي فيه على مستوى دول المنطقة والشرق الاوسط بصفة عامة في ظل تنامي قطاع الأعمال والقطاع الاقتصادي عامة في الدولة والمنطقة.

وأكد ايلي عبده إن الشرق الاوسط يعتبر من أهم الأسواق التي تشهد نمواً في الطلب على استخدام طائرات رجال الأعمال كما نما الطلب على الاستخدام لهذه النوعية من الطائرات في قطاع الاسعاف الطبي.

واشار إلى إن هناك اجماعا بين المتخصصين في قطاع الطيران على أن الوقت الحالي مناسب جداً للتوسع في سوق الطيران الخاص بالشرق الاوسط لاكتساب حصص منه في ظل نمو يعادل ٥٠٪ من حجمه الحالي وأعلى من معدل النمو العالمي ويواكب ذلك ايضا زيادة في الخدمات وتحسين خدمات الوصول إلى مطارات المنطقة وتذليل العديد من المعوقات.

الجدير بالذكر أن شركة (انترناشيونال اير تشارتر) كانت افتتحت فرعها الاقليمي في دبي لخدمة الشرق الاوسط وذلك قبل ثلاث سنوات وبدأت الشركة تزاول نشاطها من مكاتبها في المنطقة الحرة بمطار دبي الدولي، حيث تعمل كوسيط بين ملاك الطائرات والشركات من جانب والعملاء سواء رجال أعمال أو شركات أو عائلات من جانب آخر، وتتعامل مع نحو ٥٠ طائرة في الشرق الأوسط .